

الهيئة العامة للرقابة المالية  
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY



حصاد عام  
**2019**  
للهيئة العامة للرقابة المالية

ACHIEVEMENTS OF THE FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY - 2019

**10** years  
ANNIVERSARY

**80** YEARS  
SERVING THE ECONOMY  
SINCE 1939

Building Bridges not Walls  
نبنى الجسور لا الحواجز

[www.fra.gov.eg](http://www.fra.gov.eg)



حصاد عام  
**2019**  
للهيئة العامة للرقابة المالية

ACHIEVEMENTS OF THE FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY - 2019

## الدستور المصري

### مادة (٢١٥)

يحدد القانون الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية. وتتمتع تلك الهيئات والأجهزة بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال الفني والمالي والإداري، ويؤخذ رأيها في مشروعات القوانين، واللوائح المتعلقة بمجال عملها. وتعد من تلك الهيئات والأجهزة البنك المركزي، الهيئة العامة للرقابة المالية، والجهاز المركزي للمحاسبات، وهيئة الرقابة الإدارية.

### مادة (٢٢١)

تختص الهيئة العامة للرقابة المالية بالرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، بما في ذلك أسواق رأس المال وبورصات العقود الآجلة وأنشطة التأمين، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم والتوريق، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون.



## السيد رئيس الجمهورية

خلال السنوات الماضية استطعنا وضع أسس متينة وراسخة لاقتصاد حديث متقدم، فواجهنا الأوضاع الراكدة التي طال بقاءها، واتخذنا القرارات الصعبة رغم قسوتها..

وبالفعل، إنطلقت طاقات المصريين في ميادين البناء والتنمية، لننجح بفضل الله في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الوطني الطموح، وتشديد بنية تحتية بمعدلات غير مسبوق، وتشجيع الاستثمار، وتوفير فرص عمل جديدة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وليشهد الداني والقاصي بحجم الإنجاز الذي تحقق، وفقا لكل المعايير العلمية، والمؤشرات الاقتصادية الدولية.

من كلمة سيادته في ذكرى ثورة ٣٠ يونيو – ٢٠١٩



## السيد رئيس الوزراء

ندعم دور الهيئة العامة للرقابة المالية في المساهمة في تحقيق رؤية مصر ٢٠٢٠ من خلال استراتيجيتها لتطوير قطاع الخدمات المالية غير المصرفية، والتي من أهم أهدافها تحقيق الشمول المالي والتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

من كلمة سيادته في الاحتفال بمرور عشرة سنوات على إنشاء الهيئة



## كلمة رئيس الهيئة



نودع عاماً اجتمعت فيه تحديات عالمية وإقليمية جسام، حيث عانى النمو الاقتصادي العالمي لتجنب الركود متأثراً بتصاعد الحرب التجارية بين أمريكا والصين واستمرار حالة عدم اليقين مع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والتوترات الجيوسياسية التي أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة. ويواجه الاقتصاد المصري كل ذلك بالإضافة لأعباء التوترات الإقليمية الملتهبة في وقت يحاول فيه مواصلة مسيرة الإصلاح.

نعم إن مصر تمر بتحديات اقتصادية وتتحمل أعباء قرارات الإصلاح الجريئة التي لطالما سعى الوطن لتحقيقها من أجل إعادة الاقتصاد إلى مساره الصحيح... وصحيح أن الأعباء تنأى عن حملها الجبال... ولكن وبفضل من الله وعزيمة أبناء هذا الوطن بدأنا نجني ثمار هذا الإصلاح، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي 5.6% وهو من أعلى المعدلات في المنطقة. كما سجلت الموازنة العامة للدولة فائضاً أولياً بقيمة 2% من إجمالي الناتج المحلي، باستثناء مدفوعات الفائدة، بالإضافة إلى ارتفاع صافي احتياطي النقد الأجنبي ليصل إلى 45.4 مليار دولار أمريكي في نهاية 2019.

وبالرغم من هذه الضغوط، استطاعت الهيئة العامة للرقابة المالية مواصلة أدائها المتميز في خدمة خطط التنمية في مصر. فعلى مستوى مؤشرات الأنشطة المالية غير المصرفية خلال عام 2019، حافظ سوق رأس المال في مصر على أدائه فيما يخص قيمة الأوراق المالية المصدرة بالسوق الأولي حيث بلغت ما يزيد على 162 مليار جنيه، ومع الأخذ في الاعتبار إصدارات تعديل القيمة الاسمية وإصدارات تخفيض رأس المال وصلت القيمة إلى ما يزيد على 220 مليار جنيه مقارنة بـ 214.8 مليار جنيه في العام الماضي. ولقد بلغت قيمة إصدارات سندات التوريق ما يزيد على 22 مليار جنيه في 2019، وهو مؤشر هام ويدل على تفعيل هذه الآلية واستخدامها من قبل الشركات كإحدى مصادر التمويل من خلال سوق رأس المال، حيث تمثل هذه القيمة أربعة أضعاف أعلى قيمة توريق في تاريخ سوق المال المصري.

أما نشاط التأمين فقد شهد نشاطاً جيداً خلال عام 2019 حيث ارتفعت إجمالي قيمة الأقساط لتصل إلى 35.2 مليار جنيه في 2019 مقارنة بـ 29.5 مليار جنيه في 2018، بزيادة قدرها 19.3%، كما بلغت استثمارات صناديق التأمين الخاصة حوالي 75 مليار جنيه في 2019 مقارنة بـ 67 مليار جنيه في 2018، بزيادة قدرها 11.9%. وعلى صعيد التمويل العقاري فقد زاد حجم التمويل الممنوح من شركات التمويل العقاري خلال عام 2019 بمعدل 18.2% ليصل إلى 2.6 مليار جنيه مقارنة بـ 2.2 مليار جنيه في عام 2018. وفيما يخص التأجير التمويلي فقد شهد ارتفاعاً ملحوظاً، حيث بلغت قيمة العقود ما يقرب من 56 مليار جنيه في 2019 مقارنة بما يقرب من 42 مليار جنيه في 2018 بزيادة قدرها 34%. أما نشاط التخصيم قد حافظ على أدائه، حيث بلغ حجم الأوراق المخصمة ما يقرب من 10.6 مليار جنيه في 2019 وهو تقريبا نفس ما تم تحقيقه خلال العام الماضي. وعلى صعيد التمويل متناهي الصغر، فقد بلغ حجم التمويل 16.5 مليار جنيه مقارنة بـ 11.5 مليار جنيه في 2018، بزيادة قدرها 43.5%. وفي مجال الضمانات المنقولة، فقد بلغت قيمة الضمانات المشهورة 635.4 مليار جنيه في نهاية عام 2019، وذلك مقارنة بـ 465.2 مليار جنيه في نهاية عام 2018، وبمعدل زيادة بلغ 36.6%.

وفي إطار تنفيذ الاستراتيجية الشاملة لتطوير قطاع الخدمات المالية غير المصرفية (2018 - 2022)، فإن الهيئة قد أنجزت معظم السياسات الواردة ضمن محاور الاستراتيجية وقبل نهاية الإطار الزمني المحدد لها في العديد من الجوانب:

**فعلى مستوى محور تطوير التشريعات**، فقد انتهت الهيئة من إعداد عدة قوانين متمثلة في قانون التمويل الاستهلاكي، وقانون استقلالية وإعادة تنظيم الهيئة، وقانون التأمين الموحد، وتعديلات على قانوني التمويل متناهي الصغر ليشمل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بجانب المتناهية الصغر، وكذلك قانون الإيداع والقيود المركزي بما يسمح بإنشاء شركات تسوية ومقاصة متخصصة في الأوراق المالية الحكومية وأخرى للعقود الآجلة، ونأمل أن يتم إصدار كل هذه القوانين خلال عام 2020.

**وعلى مستوى محور تطوير مستويات الحوكمة وتعزيز القدرات الرقابية وحماية حقوق المتعاملين**، فقد أصدرت الهيئة أول دليل تفصيلي لمبايئ حماية المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية ودعت الشركات والجهات الخاضعة لها بنشر الدليل سواء على مواقعها الإلكترونية أو داخل فروعها وتوعية العملاء به. كما تم تفعيل صندوق ضمان حملة وثائق شركات التأمين من خلال تشكيل أول مجلس إدارة للصندوق، وكذلك صدور قرار إنشاء مركز التحكيم وتسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القوانين الخاصة بالمعاملات المالية غير المصرفية وتم تشكيل أول مجلس أمناء للمركز لتفعيل نشاطه. كما قامت الهيئة بإصدار عدة أدلة إسترشادية منها الصكوك وأخرى عن حوكمة بعض الأنشطة المالية غير المصرفية، وكذلك إصدار قواعد تتوافق مع قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي. هذا وقد أدت القرارات التي أصدرها مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية لزيادة نطاق الإفصاح والشفافية وزيادة كفاءة الإطار التنظيمي لحوكمة الشركات وحماية صغار حملة الأسهم عن تقدم مصر 15 مركزاً في أهم تقييم لحماية المستثمرين، لتصعد من المركز الـ 72 العام الماضي إلى المركز الـ 57، ليصبح هذا المؤشر هو أفضل مؤشرات مصر وذلك طبقاً لتقرير ممارسة الأعمال (Doing Business) الذي أصدره البنك الدولي لعام 2020.

**وعلى مستوى محور تعميق مستويات الاستدامة في القطاع المالي غير المصرفي**، فقد أوفينا بتمهدها أن يكون عام 2019 عام الاستدامة بالهيئة، حيث قامت الهيئة باستحداث إدارة مستقلة للتنمية المستدامة، وقامت بإصدار أول تقرير استدامة لعام 2018 ليصبح أول تقرير استدامة تصدره هيئة عامة بمصر. وفي إطار زيادة مستويات تمكين المرأة فقد تم تعديل قواعد قيد وشطب الأوراق المالية لضمان تمثيل العنصر النسائي في مجالس إدارة الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية وكذلك الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية. كما قامت الهيئة بمراجعة المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في إلحاق الكوادر الجديدة للعمل بالهيئة. وفي خطوة لتسريع وتيرة التحول نحو الاقتصاد الأخضر والتمويل المستدام قام مجلس إدارة الهيئة بالموافقة على مشروع قرار بإنشاء المركز الإقليمي للتمويل المستدام Regional Center for Sustainable Finance (RCSF) تمهيداً لاستصدار قرار جمهوري بإنشائه. كما تم الموافقة على شروط قيد مراقبي البيئة (مراقبي الاستدامة) - بالسجل الخاص بالهيئة - للقيام بتقييم واختيار المشروعات الخضراء والمستدامة. وفي إطار تشجيع الشركات على تبني أطر المسؤولية الاجتماعية، قامت الهيئة بالتنسيق مع شركات التأمين التكافلي لاستخدام الفوائد التأمينية المستحقة وغير الموزعة والتي مر على استحقاقها أكثر من 3 سنوات وذلك وفقاً لما أقرته اللجان الشرعية بتوجيهها لأعمال الخير والبر من خلال لجنة برئاسة الهيئة. وقد أثمرت قراراتها الأولية عن توجيه 50 مليون جنيه كمساهمات للجهات الخيرية وتلك التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة مثل صندوق الإستثمار الخيري لدعم ذوي الاحتياجات الخاصة وصندوق الإستثمار الخيري لدعم التعليم.

**وعلى مستوى تحقيق الشمول المالي في مجال الخدمات المالية غير المصرفية**، قامت الهيئة بإلزام شركات وجهات التمويل متناهي الصغر بالتأمين على عملائها ضد مخاطر الوفاة والعجز بما لا يقل عن رصيد التمويل الممنوح للعميل. كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء بإنشاء صندوق تأمين حكوميين للتأمين على طلاب مدارس مصر (وزارة التربية والتعليم) وطلاب التعليم الأزهرى (الأزهر الشريف) بما يساهم في شمول أكثر من 24 مليون من طلاب مصر بالتغطية التأمينية. كما رخصت الهيئة لشركات التمويل متناهي الصغر بإضافة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر، بالإضافة إلى السماح لها بتقديم منتجات تعتمد على التقنيات الرقمية يطلق عليها التمويل الأصغر (Nano Finance) بما يساهم في الوصول لفئات جديدة من المجتمع في احتياج لتلك الخدمات والمنتجات.

**وعلى مستوى تطوير الأسواق المالية غير المصرفية**، قامت الهيئة بإصدار أحكام وشروط وإجراءات الترخيص بمزاولة نشاط بورصات العقود الآجلة للتداول على العقود المشتقة من الأوراق المالية المقيدة بإحدى بورصات الأوراق المالية. كما وافقت الهيئة على أول برنامج لطرح السندات قصيرة الأجل في مصر بالإضافة لإصدار قواعد عمليات إقراض الأوراق المالية بغرض البيع وتفعيل آلياتها. وعلى صعيد آخر، قامت الهيئة بتوقيع بروتوكول تعاون مع البنك المركزي ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لخلق حاضنة رقابية للابتكارات واستخدام التكنولوجيا في مجال الخدمات المالية. كما تم إعادة هيكلة ممارسة نشاط التأمين الإجباري ضد المسؤولية المدنية الناشئة عن مركبات النقل السريع من خلال إنشاء مجمعة إجبارية تدير هذا النشاط نيابة عن شركات التأمين بصورة إلكترونية وأكثر كفاءة وفعالية للقضاء على الممارسات الضارة في هذا النشاط.

**وعلى مستوى تحسين مناخ الإستثمار،** وفي إطار التكامل بين مؤسسات وأجهزة الدولة للعمل على مكافحة غسل الأموال وكذلك حصر الإستثمار الأجنبي في مصر إلكترونياً فقد تم توقيع بروتوكول تعاون مع الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة. وعلى صعيد آخر تم إعادة تنظيم قواعد صندوق حماية المستثمر ليشمل التأمين ضد المخاطر غير التجارية الناشئة عن أنشطة الشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بالبورصة المصرية. كما تواصل الهيئة جهودها لاستكمال منظومة التحول الرقمي في تقديم الهيئة لخدماتها الرقابية وربطها إلكترونياً بالشركات والجهات الخاضعة لرقابتها.

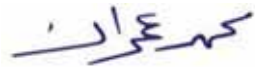
**وبالنسبة للعلاقات الدولية،** فقد تم إعادة انتخاب مصر عضواً باللجنة التنفيذية لمنظمة مراقبي صناديق التأمين (IOPS) خلال الفترة 2020 - 2021 وذلك للمرة الثالثة على التوالي. كما انضمت الهيئة لعضوية الشبكة الدولية للمراكز المالية المعنية بالاستدامة FC4S - The International Network of Financial Centers for Sustainability Network. بالإضافة لإنضمام الهيئة إلى منتدى التأمين المستدام (SIF) لتصبح ثاني دولة عربية تتضم للمنتدى. وأخيراً انضمت الهيئة لمبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة لتصبح المؤسسة الحكومية رقم 206 ضمن الهيئات والمؤسسات الحكومية على مستوى العالم المنضمة لتلك الاتفاقية، وثاني هيئة رقابية مالية.

**وعلى مستوى التوعية والثقافة المالية،** قامت الهيئة بتحديث موقع توعية المستثمر ilinvest، حيث تم إضافة ركن جديد تم تسميته بنك المعرفة يتم تحديثه بصورة دورية لكافة المعلومات التي تهتم المستثمر عن الأنشطة المالية غير المصرفية. كما وقعت الهيئة بروتوكول تعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا النقل البحري، وكذلك كلية إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية. هذا بالإضافة إلى قيام الهيئة برعاية العديد من المؤتمرات وتنظيم ورش العمل المتخصصة في الأنشطة المالية غير المصرفية، واستمرار مشاركتها العاملين بها في برنامج التدريب الداخلي بهيئة الرقابة على التأمين الأمريكية.

وكان ختام العام مثالياً، حيث شهد الاحتفال بمرور عشر سنوات على إنشاء الهيئة العامة للرقابة المالية كهيئة رقابية موحدة للقطاع المالي غير المصرفي، لنكمل بذلك 80 عاماً في خدمة الاقتصاد المصري منذ أول تشريع لنشاط التأمين عام 1939. وفي اليوم التالي للاحتفال انضم للفعاليات كبار الشخصيات المالية والاقتصادية والأكاديمية المرموقة في أنشطة سوق المال والتأمين والتكنولوجيا المالية والتنمية المستدامة للتحدث في عدد من ورش العمل ذات الارتباط الوثيق بقضايا وتطورات الأداء في الأنشطة المالية غير المصرفية.

**ولا يسعني في النهاية إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في أن يخرج هذا العام بهذا الشكل الطيب... فالشكر واجب لمجلس الإدارة وجميع الزملاء العاملين على ما بذلوه من جهد... وندعو الله أن يوفقنا لمواصلة هذا الأداء وتغليب مصلحة الوطن فوق مصلحة الجميع وأن يديم على هذا الوطن نعمة الأمن والأمان.**

د. محمد عمران



رئيس مجلس إدارة الهيئة

الهيئة العامة للرقابة المالية  
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY



10 years  
ANNIVERSARY

80 YEARS  
SERVING THE ECONOMY  
SINCE 1939

Building Bridges not Walls  
نبني الجسور لا الحواجز

[www.fra.gov.eg](http://www.fra.gov.eg)

## رئاسة مجلس إدارة الهيئة



د. محمد عمران  
رئيس مجلس إدارة الهيئة



القاضي. خالد النشار  
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة



المستشار. رضا عبد المعطي  
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة



## مجلس إدارة الهيئة



**أ. عبد الحميد إبراهيم**  
عضو مجلس إدارة الهيئة



**د. محمد معيط**  
عضو مجلس إدارة الهيئة



**أ. جمال نجم**  
عضو مجلس إدارة الهيئة



**د. أيمن أحمد رجب**  
عضو مجلس إدارة الهيئة



**أ. علاء الدين عامر**  
عضو مجلس إدارة الهيئة



**أ.د محمد حافظ صقر**  
عضو مجلس إدارة الهيئة

## استراتيجية الهيئة الشاملة لتطوير الأسواق المالية غير المصرفية 2018 - 2022



■ خلق نظام مالي غير مصرفي احتوائي ومحفز للنمو الاقتصادي.



■ تحسين معدلات الشمول المالي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.



■ تحسين مستويات الشفافية ومكافحة الفساد.



■ تحقيق إدارة أفضل للمخاطر المتعلقة بسلامة واستقرار النظام المالي.



■ تقوية الإطار التشريعي للقطاع المالي غير المصرفي وتجهيز البنية التشريعية والقانونية والتكنولوجية اللازمة لاستحداث أدوات مالية جديدة وإجراء العديد من الإصلاحات الهيكلية.



■ المساهمة في تحسين تنافسية الاقتصاد القومي وجاذبيته للاستثمارات الأجنبية.



■ تحسين مستويات الحوكمة والإدارة الرشيدة وتقوية الإطار المؤسسي للقطاع.



■ تطوير الأسواق المالية غير المصرفية وابتكار حلول وخدمات مالية غير تقليدية.



■ تحقيق المزيد من الانفتاح للقطاع المالي غير المصرفي على الاقتصاد العالمي.



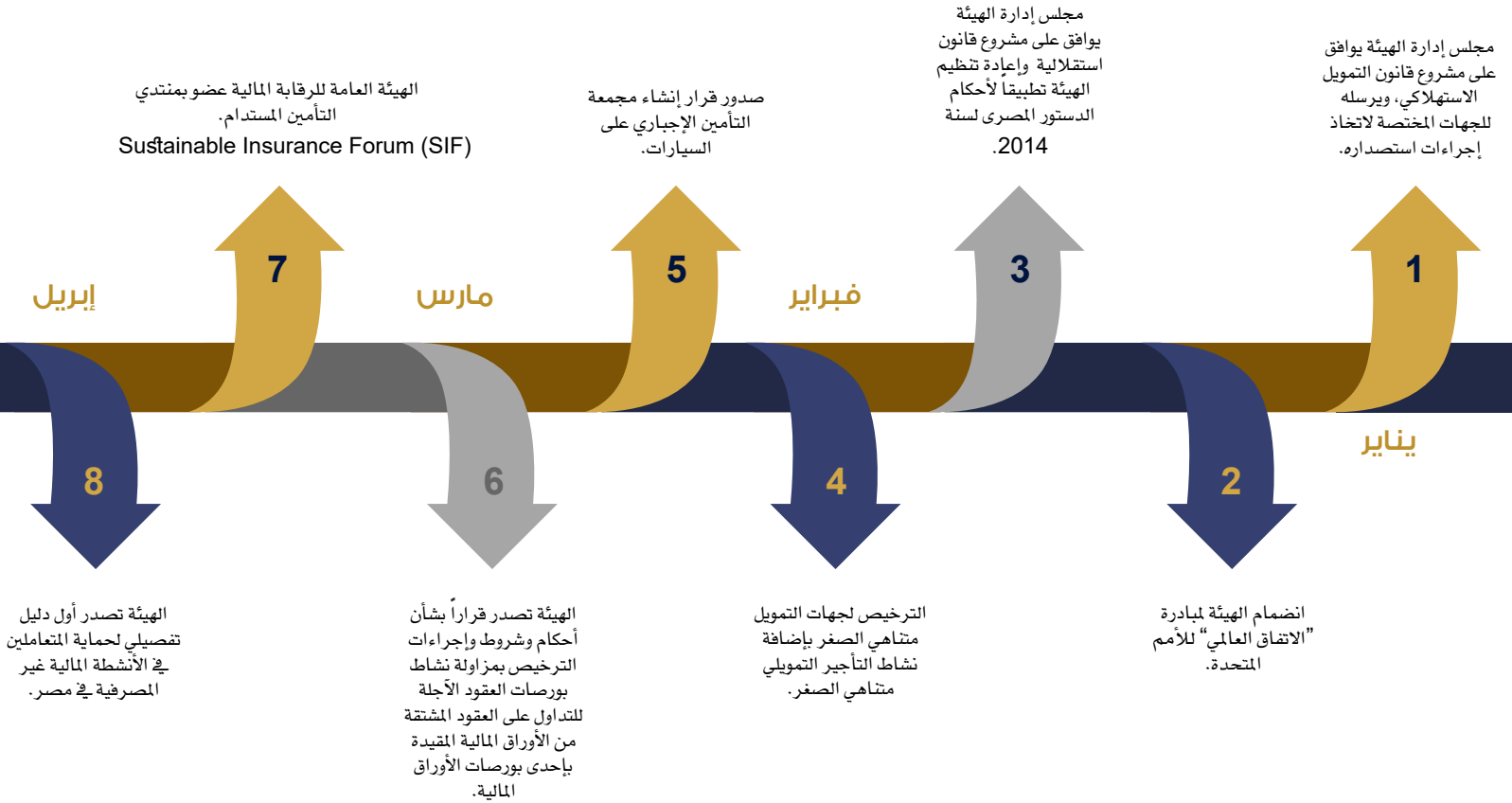
■ رفع مستويات التوعية والثقافة المالية.



## الاحتفال بمرور عشر سنوات على إنشاء الهيئة



## أهم المحطات 2019

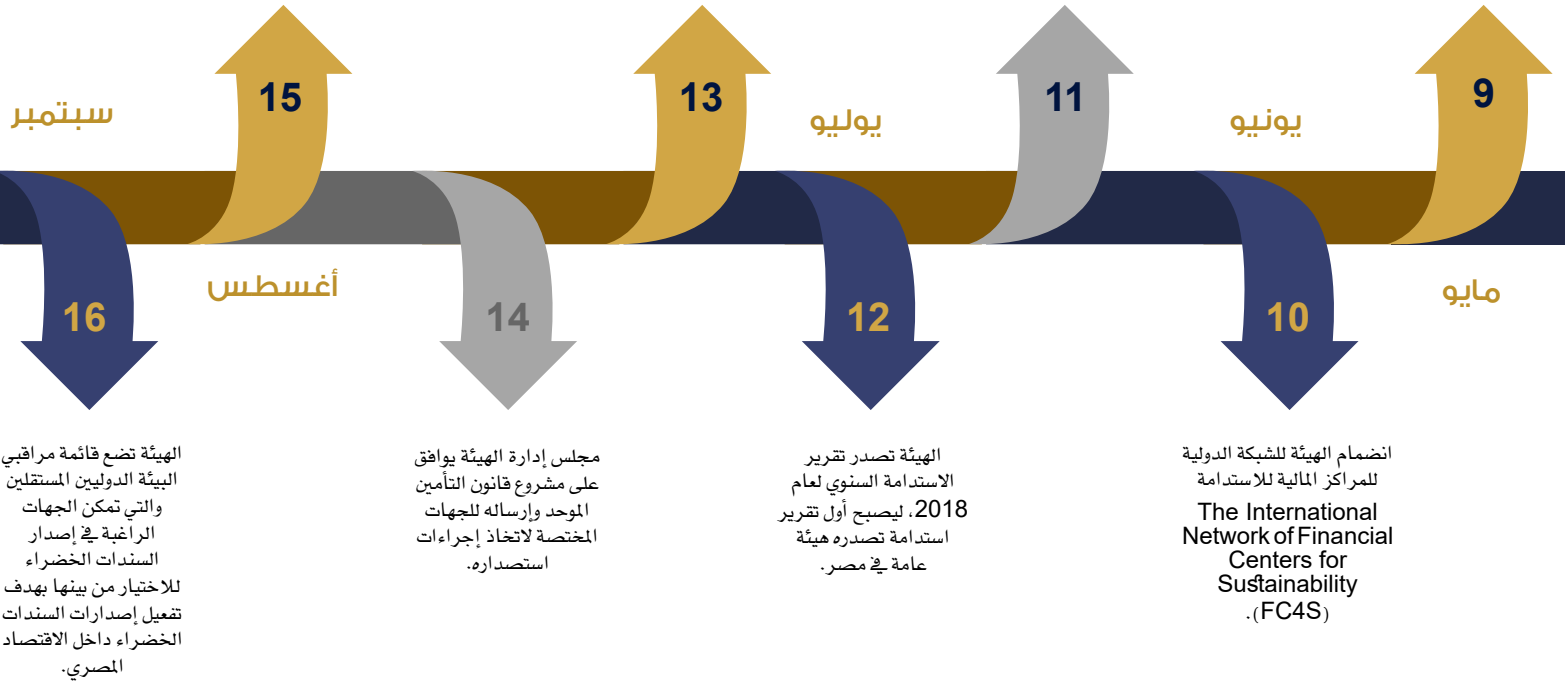


مجلس إدارة الهيئة يوافق على تعديل بعض أحكام قانون الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية بإضافة بعض الأحكام المنظمة لعمليات المقاصة والتسوية للمشتقات المالية والأوراق المالية الحكومية سواء كانت أذون خزانة أو سندات، وإرساله للجهات المختصة لاتخاذ إجراءات استصداره.

مجلس إدارة الهيئة يوافق على تعديل قانون التمويل متناهي الصغر ليشمل المشروعات المتوسطة والصغيرة بجانب متناهية الصغر، وإرساله للجهات المختصة لاتخاذ إجراءات استصداره.

صدور قرارين لرئيس الوزراء بشأن إنشاء صندوق التأمين الحكوميين لرعاية طلاب مدارس مصر والتعليم الأزهرى (ما يقرب من 24 مليون طالب).

الهيئة تكرم المتفوقين من أبناء العاملين بها.

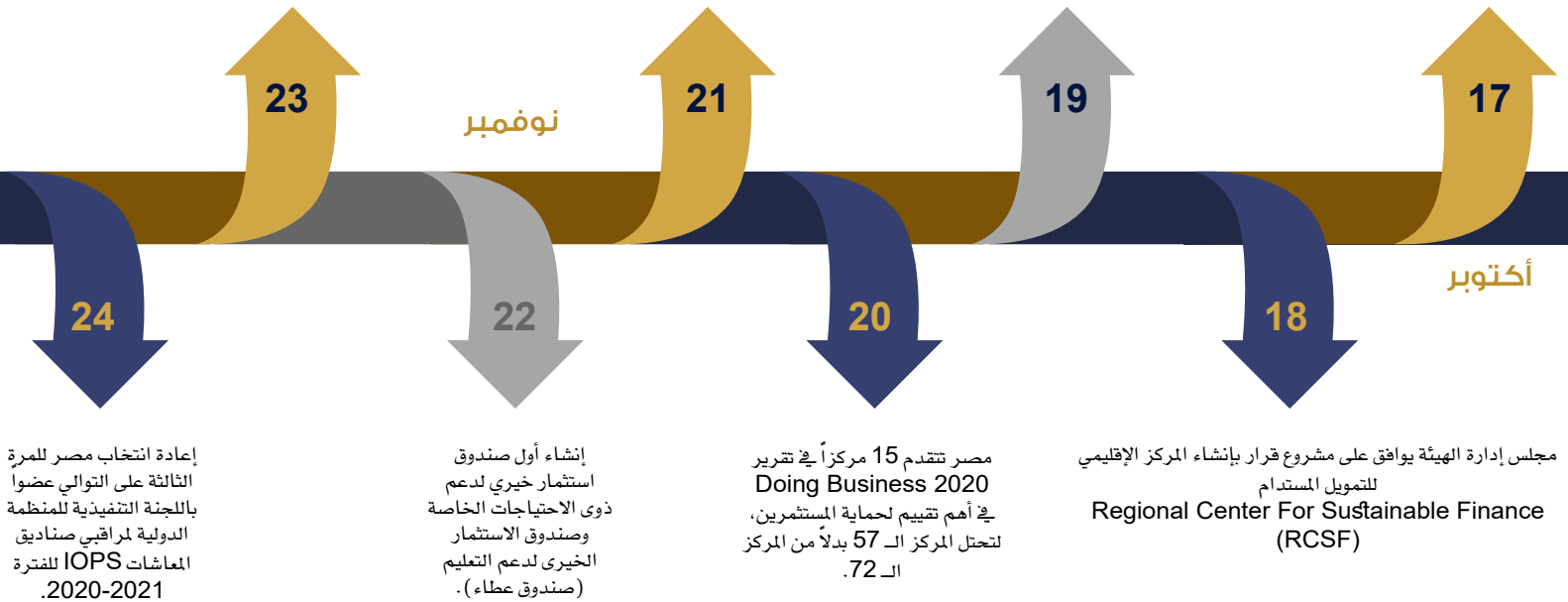


السماح لشركات التمويل  
متناهي الصغر بتقديم  
منتج تمويلي جديد يطرح  
للمرة الأولى في قطاع  
التمويل متناهي الصغر  
ويعتمد بشكل أساسي على  
التقنيات الرقمية ويطلق  
عليه منتج التمويل الأصغر  
(Nano Finance).

مشاركة الهيئة في أنشطة أسبوع  
المستثمر العالمي 2019، والذي  
تطلقه المنظمة الدولية لهيئات الأوراق  
المالية "IOSCO".

الهيئة تصدر قراراً  
بتشكيل مجلس أمناء مركز  
التحكيم وتسوية المنازعات  
الناشئة عن تطبيق  
أحكام القوانين الخاصة  
بالمعاملات المالية غير  
المصرفية.

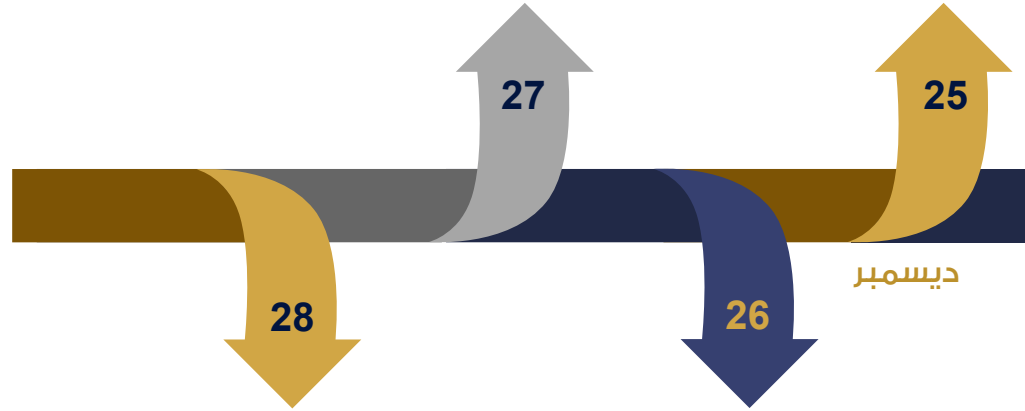
إعادة تنظيم قواعد  
صندوق حماية المستثمر  
بتوسيع نطاق تغطية  
المخاطر غير التجارية  
لتشمل الشركات المقيدة  
بالبورصة المصرية.



الهيئة تحتفل بمرور عشرين سنوات على  
انشائها وتقيم مؤتمر عالمياً بحضور  
كبار الشخصيات المالية والإقتصادية  
والأكاديمية المرموقة في أنشطة سوق المال  
والتأمين والتكنولوجيا المالية والتنمية  
المستدامة للتحدث في عدد من ورش العمل  
ذات الارتباط الوثيق بقضايا وتطورات  
الأداء في الأنشطة المالية غير المصرفية.

موافقة الهيئة على أول  
برنامج لطرح سندات  
قصيرة الأجل

الهيئة العامة للرقابة المالية  
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

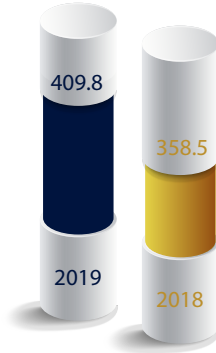


مجلس إدارة الهيئة يصدر عدد  
182 قراراً خلال عام 2019، من  
بينهم 56 قراراً رقابياً وموافقات و  
89 قراراً لتنظيم الأسواق المالية غير  
المصرفية و 37 قراراً يخص الشؤون  
الداخلية للهيئة.

مصر تحتل المركز الأول بمنطقة  
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا  
من حيث عدد صفقات الاستثمار  
برأس المال المخاطر، بينما حققت  
المركز الثاني من حيث قيمة التمويل  
الممنوحة لتلك الشركات، وذلك  
وفقاً لـ MAGNITT، أكبر منصة  
بيانات للاستثمار في رأس المال  
المخاطر بالشرق الأوسط.

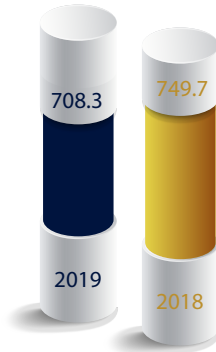
## مؤشرات نشاط سوق المال

### سوق رأس المال



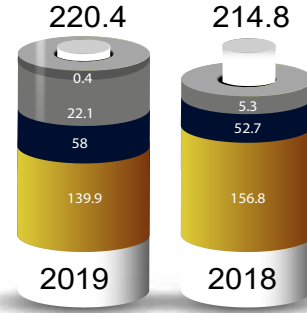
القيمة بالمليار جنيه

#### إجمالي قيمة التداول



القيمة بالمليار جنيه

#### رأس المال السوقي



القيمة بالمليار جنيه

#### قيمة إصدارات الأوراق المالية



قيمة إصدارات سندات الشركات  
قيمة إصدارات سندات التوريق  
تعديل قيمة اسمية وتخفيض رأس المال  
إجمالي قيمة إصدارات الأسهم (تأسيس وزيادة رأس المال)

ارتفعت قيمة إصدارات السوق الأولي (الأسهم والسندات) من 214.8 مليار جنيه عام 2018 إلى 220.4 مليار جنيه عام 2019 بمعدل نمو 2.6%.

بلغ عدد إصدارات سندات التوريق عام 2019 (18) إصداراً بما يقرب من 22.1 مليار جنيه مقابل (7) إصدارات بما يقرب من 5.3 مليار جنيه عام 2018، وهو مؤشر هام ويدل على تفعيل هذه الآلية واستخدامها من قبل الشركات كإحدى مصادر التمويل من خلال سوق رأس المال والبورصة المصرية، حيث تمثل هذه القيمة ما يقرب من أربعة أضعاف أعلى قيمة توريق في تاريخ سوق المال المصري.

مصر تحتل المركز الأول بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث عدد صفقات الاستثمار برأس المال المخاطر، بينما حققت المركز الثاني من حيث قيمة التمويل الممنوحة لتلك الشركات، وذلك وفقاً لـ MAGNiTT، أكبر منصة بيانات للاستثمار في رأس المال المخاطر بالشرق الأوسط.

مؤشرات البورصة المصرية تسجل ارتفاعاً خلال عام 2019، حيث بلغ المؤشر الرئيسي EGX30 نحو 13.962 نقطة (إغلاق ديسمبر 2019) بارتفاع بلغ نحو 7.1% عن العام الماضي. كما بلغت نسبة الزيادة 19.6% حال تقييمها بالدولار. ومقارنة مع مؤشرات مورجان ستانلي MSCI احتلت البورصة المصرية المركز الثالث بنسبة زيادة 39% بعد روسيا واليونان.

إنخفض رأس المال السوقي بنسبة 5.5% ويرجع ذلك إلى شطب 12 شركة منذ عام 2018 حتى ديسمبر 2019 بقيمة رأس مال سوقى قدره 59 مليار جنيه.

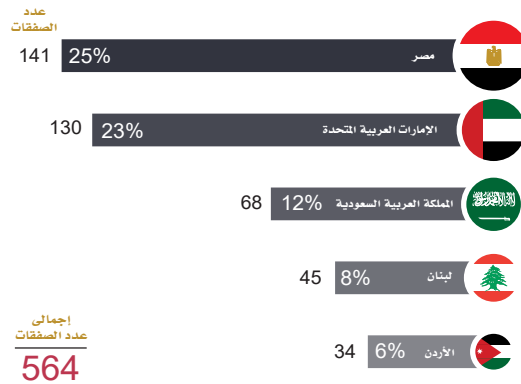


## معدل التغير لمؤشر مورجان ستانلي MSCI للأسواق المتقدمة الناشئة مقوماً بالدولار الأمريكي

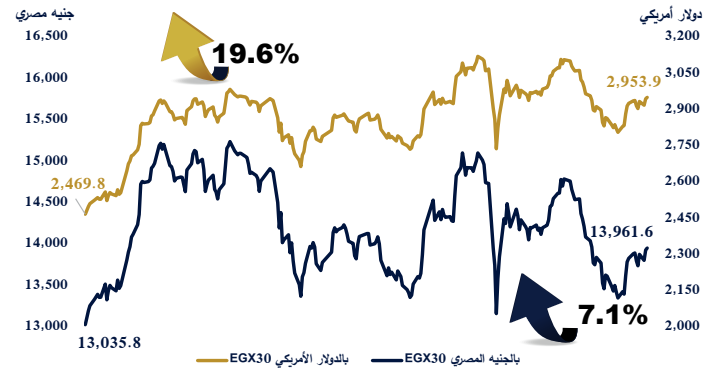


1	روسيا	41%	6	فرنسا	23%	11	المملكة المتحدة	15%	16	الهند	6%
2	اليونان	40%	7	البرازيل	22%	12	كوريا	10%	17	السعودية	4%
3	مصر	39%	8	الصين	21%	13	سيتاغورا	10%	18	الإمارات	-1%
4	ايرلندا	35%	9	المانيا	18%	14	جنوب أفريقيا	7%	19	قطر	-5%
5	الولايات المتحدة الأمريكية	29%	10	اليابان	17%	15	تركيا	7%	20	ماليزيا	-5%

### عدد صفقات الاستثمار الجرىء بالمشاريع الناشئة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال عام 2019



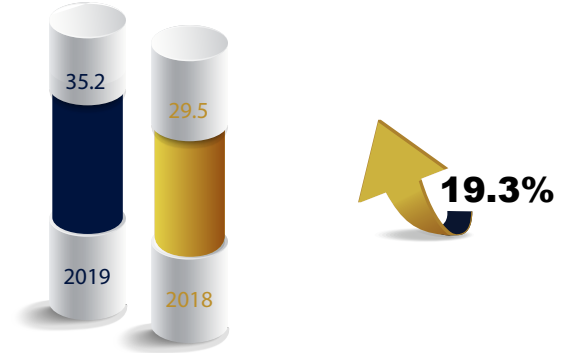
### مؤشر EGX30



## مؤشرات نشاط التأمين وصناديق التأمين الخاصة



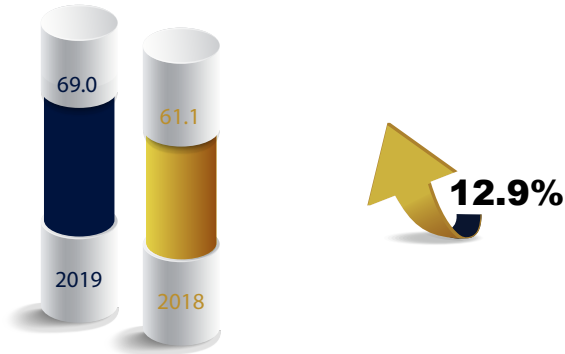
### إجمالي الأقساط



القيمة بالمليار جنيه

ارتفعت قيمة إجمالي الأقساط حتى نهاية يونيه 2019 لتصل إلى 35.2 مليار جنيه مقارنة بـ 29.5 مليار جنيه العام السابق بنسبة زيادة تقدر بحوالي 19.3%.

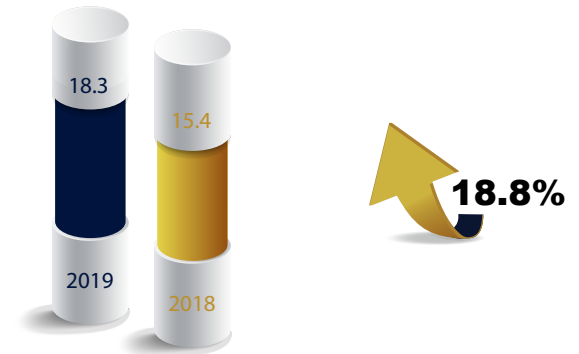
### إجمالي حقوق حملة الوثائق



القيمة بالمليار جنيه

ارتفعت قيمة إجمالي حقوق حملة وثائق شركات التأمين حتى نهاية يونيه 2019 لتصل إلى 69 مليار جنيه مقارنة بـ 61.1 مليار جنيه في العام السابق بنسبة زيادة حوالي 12.9%.

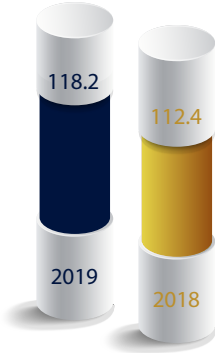
### إجمالي التعويضات المسددة



القيمة بالمليار جنيه

ارتفعت قيمة إجمالي التعويضات المسددة من شركات التأمين حتى نهاية يونيه 2019 لتصل إلى 18.3 مليار جنيه مقارنة بـ 15.4 مليار جنيه في العام السابق بنسبة زيادة حوالي 18.8%.

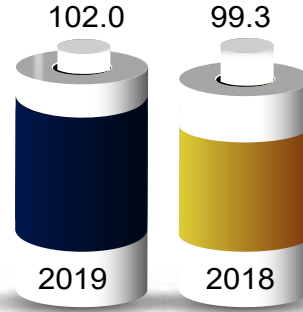
صافي الأصول



القيمة بالمليار جنيه

ارتفعت قيمة صافي أصول شركات التأمين في نهاية يونيه 2019 لتصل إلى 118.2 مليار جنيه مقارنة بـ 112.4 مليار جنيه في العام السابق بنسبة زيادة قدرها 5.2%.

إجمالي استثمارات شركات التأمين



القيمة بالمليار جنيه

ارتفعت قيمة إجمالي استثمارات شركات التأمين حتى نهاية يونيه 2019 لتصل إلى 102 مليار جنيه مقارنة بـ 99.3 مليار جنيه في نهاية الفترة المناظرة من العام السابق بنسبة زيادة قدرها 2.7%.

استثمارات صناديق التأمين الخاصة



القيمة بالمليار جنيه

بلغت استثمارات صناديق التأمين الخاصة حوالي 75 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2019 بالمقارنة بنحو 67 مليار جنيه العام السابق بمعدل نمو بلغ حوالي 11.9%.



صناديق التأمين الخاصة

## مؤشرات نشاط التمويل

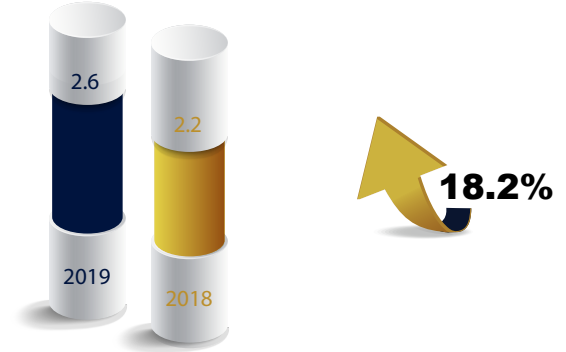
### حجم التمويل العقاري الممنوح سنوياً



### التمويل العقاري



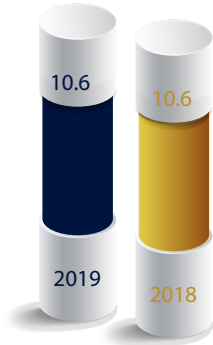
### التأجير التمويلي التخصيم



القيمة بالمليار جنيه

قامت شركات التمويل العقاري بمنح 2.6 مليار جنيه لعملائها خلال عام 2019 مقارنة بـ 2.2 مليار جنيه تمويلات ممنوحة خلال عام 2018 بمعدل نمو بلغ 18.2%.

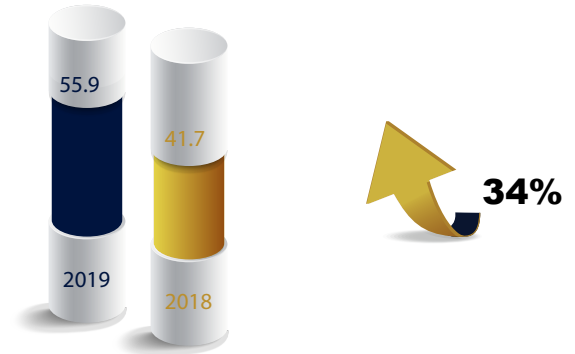
### إجمالي قيمة الأوراق المخضمة سنوياً



القيمة بالمليار جنيه

بلغت قيمة الأوراق المخضمة 10.6 مليار جنيه خلال عام 2019 محافظة على ما تم تحقيقه خلال العام الماضي.

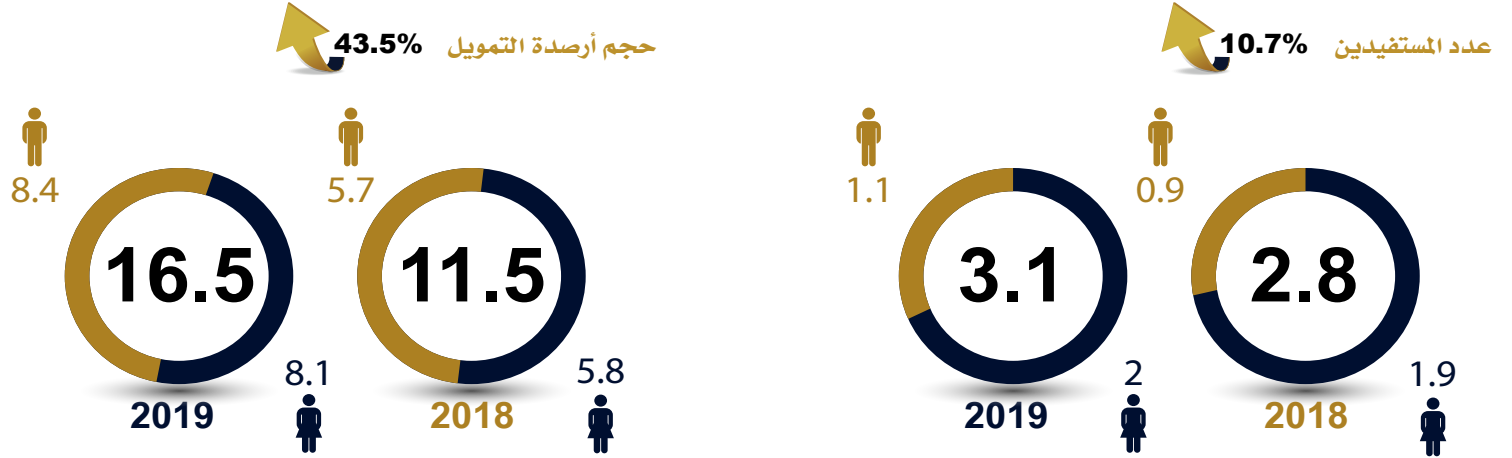
### إجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي السنوية



القيمة بالمليار جنيه

بلغت قيمة عقود التأجير التمويلي 55.9 مليار جنيه خلال عام 2019 مقارنة بـ 41.7 مليار جنيه خلال عام 2018 بمعدل بلغ 34%.

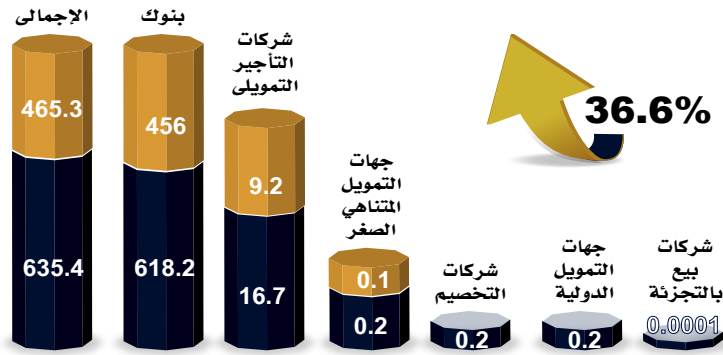
## مؤشرات نشاط التمويل متناهي الصغر



القيمة بالمليار جنيه

مليون نسمة

### قيمة الإشهارات للجهات المشتركة بسجل الضمانات المنقولة



القيمة بالمليار جنيه

2019 2018

## سجل الضمانات المنقولة

تم تشغيل السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة في مارس 2018، ومنذ ذلك الحين وحتى نهاية 2019 فقد تعدت قيمة الإشهارات على الأصول المنقولة 635 مليار جنيه وتجاوز عددها الـ 38 ألف إشهار من خلال 70 جهة مشتركة بالصندوق. وبلغت الزيادة في قيمة الإشهارات حوالي 36.6% في قيمة الإشهارات في 2019 مقارنة بـ 2018.

## المحاور الرئيسية لاستراتيجية الهيئة الشاملة لتطوير الأسواق المالية غير المصرفية



## جهود الهيئة في تعزيز معدلات النمو الاحتوائي



### 1 الترخيص لشركات التصنيف الائتماني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

بهدف تيسير إتاحة بدائل لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إصدار السندات بأنواعها المختلفة، ومن بينها السندات متوسطة الأجل لتمويل الأصول الرأسمالية والسندات قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل.

1

### 2 الموافقة على مشروع قانون تنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر ليشمل كافة أعمال التمويل الممنوحة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

بهدف تمكين أكبر قدر من الفئات المستهدفة والمشروعات المتوسطة والصغيرة للوصول لوسائل التمويل المختلفة، وتم إرساله للجهات المختصة تمهيدا لاتخاذ إجراءات استصداره.

3

### 3 إطلاق مبادرة للتأمين الإلزامي على عملاء التمويل متناهي الصغر

لتوفير تغطية تأمينية للعملاء الحاصلين على تمويلات متناهية الصغر ضد مخاطر الوفاة والعجز الكلي المستديم من خلال عقد تأمين جماعي مع إحدى شركات التأمين وعلى أن يكون مبلغ التأمين مساويا لرصيد القرض المستحق على العميل.

4

### 4 التوجه نحو التشريع لمنصات التمويل الجماعي أو ما يعرف بـ Crowdfunding التي تستخدم التكنولوجيا المالية في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

5

إعفاء عقود التأمين متناهي الصغر والحاصلين على تمويل متناهي الصغر من مقابل خدمات مراجعة واعتماد نماذج وثائق التأمين الجديدة.

### صدر قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن إنشاء صندوق التأمين الحكومي لرعاية طلاب مدارس مصر والتعليم الأزهرى

واللذان يستهدفان توفير مظلة للحماية التأمينية لما يقرب من ٢٤ مليون طالب ضد أخطار الوفاة الطبيعية أو الناتجة عن الحوادث، والإصابات البدنية وما ينتج عنها من عجز كلي أو جزئي، وتغطية تكلفة إجراء عمليات جراحية والعلاج وبما لا يتعدى الحد الأقصى المنصوص عليه لمبلغ التأمين.

6





## جهود الهيئة فى تعميق مستويات الاستدامة فى القطاع



استحداث إدارة مستقلة للتنمية المستدامة، وصدور أول تقرير سنوي للاستدامة في ضوء استراتيجية الهيئة للتنمية المستدامة ورؤية مصر 2030.  
البدء فى اجراءات إنشاء المركز الإقليمي للتمويل المستدام (RCSF) في خطوة لتسريع وتيرة التحول نحو الاقتصاد الأخضر والمستدام وخلق القاعدة المعلوماتية والبحثية اللازمة لمعاونة الهيئات والشركات على اتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة للتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية في محيطنا الإفريقي وفي منطقة الشرق الأوسط.

تعديل قواعد قيد وشطب الأوراق المالية لضمان تمثيل العنصر النسائي في مجالس إدارة الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية وكذلك الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية.

تشجيع إصدار السندات الخضراء بالموافقة على إعفاء مصدري السندات الخضراء من 50% من إجمالي مقابل الخدمات والفحص بالهيئة.

تشجيع القطاع المالي غير المصرفي على تبني مبادئ الاستدامة؛ حيث نظمت الهيئة ندوة حوارية بمقرها بحضور قيادات قطاع التأمين لإشراكهم في حوار بناء حول أهمية دمج وممارسة مبادئ الاستدامة في قطاع التأمين المصري.



تبنى مبادئ الاستدامة داخل الهيئة من خلال عقد عدة لقاءات مع العاملين لنشر المعرفة بالتنمية المستدامة كمفهوم وإلقاء الضوء على مبادئها وأهدافها والخطط الموضوعة لتطبيقها، واتخاذ التدابير اللازمة لتخفيض استهلاك الطاقة والموارد المائية بالهيئة.

انضمام الهيئة لعضوية الشبكة الدولية للمراكز المالية (FC4S Network)، المعنية بالاستدامة وانضمامها إلى منتدى التأمين المستدام SIF والذي يضم حوالي 23 دولة، لتكون ثاني دولة عربية في هذا المنتدى. كما انضمت الهيئة لمبادرة "الاتفاق العالمي" للأمم المتحدة لتصبح المؤسسة الحكومية رقم 206 ضمن الهيئات والمؤسسات الحكومية على مستوى العالم.

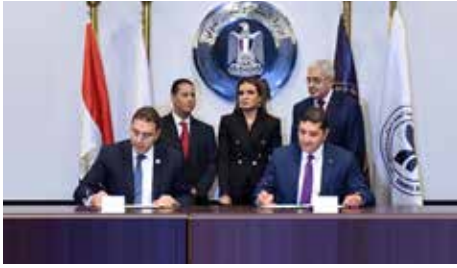
الموافقة على شروط قيد مراقبي البيئة (مراقبي الاستدامة) بالسجل الخاص بتقييم واختيار المشروعات الخضراء والمستدامة بالهيئة العامة للرقابة المالية.



## جهود الهيئة في تحسين مناخ الاستثمار

لتوفير حماية تأمينية للمستثمرين ضد المخاطر غير التجارية الناشئة عن أنشطة الشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بالبورصة المصرية.

وذلك بالسماح للأشخاص الاعتبارية الخاصة من غير الكيانات الخاضعة لرقابة الهيئة- ويكون من بين أغراضها الاستثمار- أن تباشر نشاط صناديق الاستثمار مع البنوك والجهات الحاصلة على ترخيص من الهيئة بمزاولة نشاط صناديق الاستثمار بنفسها.



في إطار التكامل بين مؤسسات وأجهزة الدولة للعمل على حصر الاستثمار الأجنبي في مصر إلكترونياً، ومكافحة غسل الأموال.

وهو أعلى تصنيف تحصل عليه مصر بين كافة المؤشرات التي تدخل في تقرير ممارسة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي.

وتشمل دليل حماية المتعاملين، ودليل التصويت التراكمي، ودليل حماية المستثمرين.

في تقديم الخدمات والرقابة على الأسواق المالية غير المصرفية.

إعادة تنظيم صندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية

1

إجراء تعديل في قواعد مزاولة نشاط صناديق الاستثمار

2

توقيع بروتوكول مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

3

مؤشر "حماية حقوق صغار المساهمين" يقفز ١٥ مركزاً في الترتيب لهذا العام واحتلالها للمركز 57

4

إعداد أدلة استرشادية للشركات والمتعاملين

5

التحول الرقمي للهيئة

6

## جهود الهيئة في تقوية الإطار المؤسسي وتطوير مستويات الحوكمة وتعزيز القدرات الرقابية وحماية حقوق المتعاملين



- ☉ الموافقة على قانون استقلالية وإعادة تنظيم الهيئة، وإرساله للجهات المختصة لاتخاذ إجراءات استصداره.
- ☉ إصدار دليل استرشادي عن الصكوك، يحدد ضوابط تشكيل واشتراطات عضوية لجان الرقابة الشرعية لإصدارات الصكوك المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- ☉ إصدار كتاب دوري بالتزامات المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية، للتوافق مع قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي.
- ☉ إصدار أول دليل تفصيلي لحماية المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية في مصر ودليل توضيحي لنظام التصويت التراكمي لانتخاب أعضاء مجالس إدارات الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية.
- ☉ تشكيل أول مجلس إدارة لصندوق ضمان حملة وثائق التأمين والمستفيدين منها لدى شركات التأمين.
- ☉ الموافقة على إضافة مادة جديدة للنظام الأساسي للاتحاد المصري للأوراق المالية، تنص على ألا يجوز للشركة العضو بالاتحاد والشركات التابعة لها والشركات الخاضعة للسيطرة الفعلية لذات الشخص الطبيعي أو الاعتباري التقدم بأكثر من مرشح واحد لعضوية مجلس إدارة الاتحاد.
- ☉ إصدار أدلة حوكمة لبعض الأنشطة المالية غير المصرفية.

## جهود الهيئة فى تطوير البنية التشريعية

غيرها نشاط صناديق الاستثمار.

موافقة مجلس إدارة الهيئة على إضافة مادة جديدة إلى النظام الأساسي للاتحاد المصري للأوراق المالية، تنص على ألا يجوز للشركة العضو بالاتحاد والشركات التابعة لها والشركات الخاضعة للسيطرة الفعلية لذات الشخص الطبيعي أو الاعتباري التقدم بأكثر من مرشح واحد لعضوية مجلس إدارة الاتحاد.

موافقة مجلس إدارة الهيئة على مقترح لتعديل بعض أحكام قانون الإيداع

قرار السيد رئيس مجلس الوزراء بإعادة تنظيم صندوق حماية المستثمر لتوسيع نطاق التغطية لتشمل التأمين ضد المخاطر غير التجارية.

إصدار الهيئة قراراً تنظيمياً بشأن شروط وإجراءات الترخيص بمزاولة نشاط بورصات العقود الآجلة.

موافقة مجلس إدارة الهيئة على تعديل قواعد وضوابط وإجراءات الترخيص للبنوك ولبعض الشركات التي تباشر أنشطة مالية غير مصرفية أن تباشر بنفسها أو مع



### سوق رأس المال

قرار السيد رئيس مجلس الوزراء بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، حيث تضمن قيام شركة خدمات الإدارة بإجراء التقييم الدوري لإجمالي أصول الصندوق العقاري لتصبح كل ستة أشهر على الأقل (بدلاً من كل ثلاثة أشهر) في الحالات التي يكون الصندوق فيها غير مقيد بالبورصة؛ بهدف تخفيف الأعباء المالية على الصندوق.

📌 تطوير القواعد المنظمة لتراخيص العاملين في مجال سوق المال .

📌 إصدار بعض الضوابط الخاصة بالشركات التي تزاول نشاط تقييم وتصنيف وترتيب الأوراق المالية للشركات والمشروعات المتوسطة والصغيرة.

📌 إصدار تعديلات على ضوابط تشكيل عضوية لجان الرقابة الشرعية لإصدارات الصكوك المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

📌 قرار مجلس إدارة الهيئة بشأن شروط وإجراءات الترخيص بمزاولة نشاط بورصات العقود الآجلة، وذلك في إطار تنفيذ خارطة الطريق التي وضعتها الهيئة لتفعيل نشاط بورصات العقود الآجلة في مجال تداول العقود المشتقة من الأوراق المالية سواء من خلال الترخيص بإنشاء كيان جديد "بورصة العقود الآجلة" أو الترخيص للبورصة المصرية بمزاولة النشاط دون الحاجة لتأسيس شركة.

والقيد المركزي بما يسمح بإنشاء شركات مقاصة وتسوية السندات والإذون الحكومية واخرى للعقود الآجلة وإرساله للجهات المختصة لاتخاذ إجراءات استصداره.

📌 قرار مجلس إدارة الهيئة باستثناء الشركات القابضة التي تباشر نشاط تأسيس أو الاشتراك في تأسيس الشركات أو في زيادة رؤوس أموالها من التقييد بشروط هيكل الملكية الواجب توافرها في الشركات عند التأسيس والترخيص من الهيئة.



### تشريعات أخرى

❁ موافقة مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية على مشروع قانون التمويل الاستهلاكي وإرساله للجهات المختصة لاتخاذ إجراءات استصداره.

❁ موافقة مجلس إدارة الهيئة على تعديل قانون التمويل متناهي الصغر ليشمل المشروعات المتوسطة والصغيرة بجانب متناهي الصغر، وإرساله للجهات المختصة لاتخاذ إجراءات استصداره.

❁ الإنتهاء من قانون التأمين الموحد وإرساله للجهات المختصة تمهيدا لاتخاذ إجراءات استصداره.

❁ إصدار ضوابط لتنظيم التأمين التكافلي لأول مرة في مصر.

❁ إصدار شروط وضوابط قيد شركات التحصيل الإلكتروني لأقساط وثائق التأمين الإجباري على السيارات ومركبات النقل السريع بسجل معد لذلك بالهيئة.

❁ إصدار ضوابط بتحديد نسب الاستهلاك في وثيقة تأمين السيارات.



### التأمين

❁ إنشاء مجمعة التأمين الإجباري على السيارات والتي تتولى وحدها إدارة هذا الفرع من التأمين نيابة عن أعضائها من كل شركات التأمين وجمعية التأمين التعاوني المرخص لها بمزاولة التأمين الإجباري على المركبات وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها في مصر، واعتماد النظام الأساسي للمجموعة.

❁ إصدار قرار بشأن تنظيم العمل بلجان التظلمات المنشأة وفقاً لأحكام القوانين الخاضعة لرقابة الهيئة (سوق المال، والتأمين، والتمويل العقاري، والتأجير، والتمويل، والتخصيم، والتمويل متناهي الصغر).

❁ تشكيل لجنة إعداد الإطار القانوني لاستخدام التكنولوجيا في مجال الخدمات المالية غير المصرفية، ومنها تطوير البوابة الإلكترونية لتشريعات المالية غير المصرفية.

❁ إصدار الضوابط الرقابية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية .

❁ إنشاء سجل لقيّد الخبراء والمؤسسات الاستشارية المحليين الذين يجوز لهم القيام بأعمال تقييم واختيار المشروعات الخضراء والمستدامة (سجل مراقبي البيئة المستقلين - مراقبي الاستدامة).

❁ الموافقة على إنشاء المركز الإقليمي للتمويل المستدام وإرساله لمجلس الوزراء تمهيداً لاستصدار قرار جمهوري بإنشائه .

❁ إصدار النظم الأساسية لاتحاد الشركات العاملة في مجال التأجير التمويلي وكذلك التخصيم.

❁ إصدار النظم الأساسية لاتحاد الشركات العاملة في مجال التأجير التمويلي وكذلك التخصيم.

❁ صدور قرار السيد رئيس الجمهورية بشأن إنشاء مركز للتحكيم والتسوية في المنازعات يجيز للمتعاملين اللجوء إليه إذا ما اتفقوا ابتداءً أو لاحقاً على تسوية النزاع عن طريق التحكيم.

❁ إصدار ضوابط قيد مسئولية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية لدي الهيئة.



## جهود الهيئة فى تطوير الأسواق والخدمات



📌 تطوير الموقع الإلكتروني للهيئة، لتوفير خدمات توعية للمستثمرين وشركات المساهمة العامة وشركات الوساطة وكافة المتعاملين بالسوق المالي غير المصرفي، إضافة إلى توفير قاعدة بيانات متخصصة لكافة المتعاملين في السوق.

📌 اعتماد منتج تمويلي جديد للمشروعات متناهية الصغر "النانو"، والذي يعتمد بشكل أساسي على التقنيات الرقمية.

📌 توقيع بروتوكول تعاون بين الهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي المصري - وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لخلق حاضنة رقابية للابتكارات التكنولوجية في مجال الخدمات المالية.



📌 وضع صناعة التأمين على طريق التحول الرقمي والشمول المالي لإنشاء قاعدة بيانات تكون بمثابة بنك معلومات لجميع بيانات نشاط التأمين، إضافة إلى تطوير المنتجات الحالية، ومنع الممارسات الضارة سواء من جانب العملاء أو الشركات.

❶ إصدار قواعد عمليات اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع وتفعيل آلياتها.

❷ تشجيع استخدام التكنولوجيا المالية في أنشطة التأمين مما يسهل من الوصول لخدمات التأمين.

❸ زيادة تغطيات التأمينات الإجبارية وجاري تفعيل التأمين الإجباري ضد المسؤوليات المدنية الناشئة عن ممارسة بعض المهن مثل (مراقبي الحسابات والمستشارين الماليين، وخلافه من المهن التي تخضع لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية).

ARAB REPUBLIC OF EGYPT  
الهيئة العامة للرقابة المالية  
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

Building Bridges not Walls  
نبني الجسور لا الحواجز

10 years  
ANNIVERSARY

80 YEARS  
SERVING THE ECONOMY  
SINCE 1939

## جهود الهيئة فى الانفتاح على العالم الخارجي



لقاء رئيس الهيئة بوفد رفيع المستوى من مؤسستي Accion الدولية، و MasterCard العالمية لبحث أوجه التعاون الممكنة في مجال تقديم الحلول التكنولوجية لتنفيذ المعاملات المالية في نشاط التمويل متناهي الصغر.

الهيئة ترعى ملتقى التخصيم الدولي لدعم التجارة بين الدول الإفريقية، والذي شهد مناقشة دور التخصيم في تنشيط التبادل التجاري بين الدول الإفريقية، وكذلك أهمية دور التأمين ضد مخاطر الائتمان في دعم نشاط التخصيم الدولي.



الهيئة تشارك في الاجتماع والمؤتمر السنوي للجنة إفريقيا والشرق الأوسط التابعة للمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال. وقد استعرض المؤتمر من خلال أجدته التحديات والفرص الناتجة عن تبني وتطبيق السياسات المستدامة في أسواق المال من خلال عرض تجارب الدول المنفذة لتلك السياسات.



رئيس الهيئة يطلق مبادرة لإنشاء مركز خبرة رفيع المستوى Center of Excellency للتمويل المستدام لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كي يلبي إحتياجات المنطقة ويعمل كمنارة لنشر الوعي بالتنمية المستدامة وتعزيز ثقافة الإقتصاد الأخضر داخل القطاعات المالية. جاء ذلك اثناء مشاركته في فعاليات المائدة المستديرة والتي عقدت بمقر منظمة الأمم المتحدة بنيويورك تحت عنوان " وصول أسواق رأس المال للإستثمارات طويلة الأجل" لتحديد السياق العالمي لمناقشة الاستثمار المستدام في الأسواق الناشئة، ورصد دور أسواق رأس المال في الدول المختلفة وأنظمة الإشراف والرقابة الفعالة فيها لتشجيع الاستثمار في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.

☺ مشاركة رئيس الهيئة في العديد من الفعاليات في إطار أسبوع المناخ على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة بمدينة نيويورك. وخلال مشاركته في الاحتفال بمرور عشر سنوات على مبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة، والتي عقدت ببورصة نيويورك تطرق رئيس الهيئة للتطورات التي تمت في سوق المال المصري ومدى تجاوبها مع مبادئ الاستدامة. وأشار د. عمران إلى قرار الهيئة الأخير بضرورة وجود عنصرٍ نسائيٍّ بعضوية مجلس إدارة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وهو الأمر الذي لاق استحساناً كبيراً من قبل الحاضرين.



☺ مشاركة رئيس الهيئة في اجتماعات مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (IOSCO) ومؤتمرها السنوي. وقد ناقش المؤتمر الأوضاع الحالية لأسواق المال العالمية، والمخاطر المتوقعة المتعلقة بأسواق المال خلال الفترة الحالية وكيفية التعامل معها بالإضافة إلى مناقشة بعض الأمور التنظيمية الخاصة بالمنظمة.

☺ المشاركة في المؤتمر العالمي للاتحاد الدولي لمراقبي التأمين، وقد تناول المؤتمر تعزيز الحلقة الدراسية العالمية للوعي العام والتفاهم المتبادل والتعاون العالمي في مجال الإشراف على التأمين. وناقش هذا الحدث برنامجاً متنوعاً لمواضيع التأمين العالمية حول مجموعة واسعة من المخاطر الحالية والناشئة.

☺ المشاركة في الاجتماع والمؤتمر السنوي للجنة الأسواق النامية والصاعدة التابعة للمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال. وقد تم التركيز خلال الاجتماع على أفضل الطرق لتعبئة التمويل المستدام لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلدان الإفريقية.

☺ المشاركة في المنتدى الخامس لحوض البحر الأبيض المتوسط. وقد تناول المنتدى مقدمة عن أسواق التمويل الإسلامي تشمل التعريف بالصكوك وأنواعها والأطراف المرتبطة بالصكوك.

☺ المشاركة في مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية. وقد ناقشت المبادرة أسس تطورات التكنولوجيا المالية الدولية، والمعرفة المتطورة حول تعزيز النظم البيئية لشراكة التكنولوجيا المالية من خلال الابتكارات الرقابية، والتعرف على الرؤى المختلفة في تجربة تعزيز التكنولوجيا المالية والإشراف عليها، وتوفير قائمة ابتكارات التكنولوجيا المالية التي ظهرت من قبل الشركات الناشئة وقادة الصناعات.

☺ حلقة نقاشية لتحويل القاهرة إلى مركز مالي إقليمي يروج ويتعامل في التمويل الأخضر، حيث استضافت الهيئة الدكتور مارك هال - كبير مستشاري المنظمة الدولية للمراكز المالية للاستدامة- الذي قام بإدارة حلقة نقاشية استعرض خلالها مبادرة إنشاء نظام مالي يتبنى التنمية المستدامة في عملياته، ويضمن تدفق الموارد نحو أنشطة صديقة للبيئة. وتعتبر تلك الفعالية أولى سلسلة من اللقاءات التحضيرية التي تنظمها الرقابة المالية للتوعية بالتنمية المستدامة وتعزيز الثقافة الخضراء داخل القطاع المالي غير المصرفي.

اليوم العربي  
للشمول المالي  
ARAB FINANCIAL INCLUSION DAY  
27 April / ٢٧ نيسان



🌐 مشاركة الهيئة في أنشطة الأسبوع العالمي للمستثمر، وقد تضمن العديد من الأنشطة التي يقوم بها أعضاء منظمة الأيوسكو في أكثر من 90 دولة لزيادة الوعي لدى المستثمرين وتثقيفهم مالياً من أجل تعزيز حمايتهم.



- 🌐 انضمام الهيئة للجنة Macroprudential Committee بالاتحاد الدولي لمراقبي التأمين IAIS.
- 🌐 انضمام الهيئة للجنة الفرعية Standards Assessment Working Group بالاتحاد الدولي لمراقبي التأمين IAIS.
- 🌐 إعادة انتخاب مصر عضواً باللجنة التنفيذية لمنظمة مراقبي صناديق التأمين (IOPS) خلال الفترة 2020-2021 وذلك للمرة الثالثة على التوالي.

## المنظمات الدولية التي تحظى الهيئة بالانضمام لها

تولي الهيئة اهتماماً كبيراً بالمساهمة الفعالة في المؤسسات الدولية ذات الارتباط بالنشاط المالي غير المصرفي، وذلك من خلال انضمامها للعديد من المنظمات الدولية على مدار العشر سنوات الماضية ومنها ما يلي:



- 1. الاتحاد العام العربي للتأمين GAIF.
- 2. الاتحاد الأفرو آسيوي للتأمين وإعادة التأمين FAIR.
- 3. الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين IAIS.
- 4. منظمة التأمين الأفريقية AIO.
- 5. منتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على التأمين.
- 6. المنظمة الدولية لمراقبي صناديق المعاشات IOPS.
- 7. اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية UAFA.
- 8. الشراكة المتوسطة لهيئات أسواق المال MPSR.
- 9. المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال IOCSO.
- 10. الاتحاد الدولي للعقارات FIABCI.
- 11. المنتدى الدولي لضمان حقوق حملة وثائق التأمين.

## جهود الهيئة فى التوعية والثقافة المالية



🌟 ورشة عمل بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تهدف لخلق وعى عام لدى السوق المصري بالأدوات المالية المستحدثة من أدوات الدين قصيرة الأجل، وعرض وتقديم الإطار التنظيمي والتشريعي المنظم لها والصادر عن الهيئة أمام الأطراف ذوي العلاقة من الجهات المؤهلة لإصدار تلك النوعية من السندات.

🌟 توقيع بروتوكول تعاون مشترك مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري لتنفيذ برامج الدراسات العليا بين كل من معهد الاستثمار والتمويل بكلية الدراسات العليا في الإدارة بالأكاديمية ومركز المديرين المصري - بالهيئة - لفتح آفاق تعاون في تقديم برنامج الماجستير في إدارة الأعمال MBA في مجال الحوكمة، ومسارات إدارة الاستثمار، والتحكيم في الأوراق المالية، وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل الإسلامي.



اليوم العربي  
للشمول المالي  
ARAB FINANCIAL INCLUSION DAY  
27 April / نيسان ٢٧



☺ الهيئة تشارك في فعاليات اليوم العربي للشمول المالي، وذلك ضمن فعاليات المبادرة القومية التي أطلقها البنك المركزي بعنوان (رواد النيل) لدعم ريادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

☺ الهيئة تستضيف ورشة عمل عن معايير السلوك المهني والمعايير الدولية لتقييم الأداء بالتنسيق مع الجمعية المصرية لخبراء الاستثمار، حيث تم إلقاء الضوء على ظاهرة تأثير التحيزات لدى القائمين باتخاذ القرار وخاصة عند اتخاذ القرار الاستثماري، مع تقديم نماذج لحالات تفاعلية لفهم كيفية التغلب على تلك المعضلات الأخلاقية.

☺ تحديث موقع توعية المستثمر iInvest، قامت الهيئة بإعداد ركن جديد على موقع توعية المستثمر (بنك المعرفة) ويتم تحديثه يوميا بمعلومة عن الأنشطة المالية غير المصرفية.



☺ الهيئة تعقد أولى دوراتها التدريبية عن المشتقات المالية والمنظمة من قبل معهد الخدمات المالية التابع لها؛ لنشر فكر المشتقات المالية داخل الاقتصاد المصري.

☺ وقع رئيس الهيئة على مذكرة تفاهم مع كلية إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، بهدف تعزيز عملية مشاركة المرأة في مجالس إدارة الشركات من خلال إيجاد بنية معلوماتية تساهم في إعداد الخطط والبرامج التدريبية لتمكين المرأة وتقليل الفجوة بين الجنسين كأحد أهم تحديات التنمية المستدامة محليا، و على مستوى العالم.





## وختاماً

إن ما تحقّق في 2019 يعدّ حافزاً لبدء عام 2020 بجهود مضاعفة للحفاظ على الإنجازات التي تمت وتحقيق أداء طيب مماثل. وتخطّط الهيئة لاستكمال استراتيجيتها 2018-2022 التي تسيّر وفقاً لها منذ العام الماضي، ويأتي في قمة أولويات دورها الرئيسي في الوصول إلى نمو احتوائي ووصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية غير المصرفية. بينما تظل عملية التطوير التشريعي والتنظيمي للقطاع عملية مستمرة لا تتوقف.

كما تسعى الهيئة للحفاظ على الريادة التكنولوجية لأنظمتها بما يساعد على تحقيق أكبر قدر من الكفاءة في إدارة أعمالها. وكذلك الاستمرار في نشر تطبيقات الاستدامة وزيادة الوعي المجتمعي بالاقتصاد الأخضر.

حصاد عام  
**2019**  
للهيئة العامة للرقابة المالية

ACHIEVEMENTS OF THE FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY - 2019

**10** years  
ANNIVERSARY

**80** YEARS  
SERVING THE ECONOMY  
SINCE 1939



Building Bridges not Walls  
نبنى الجسور لا الحواجز

[www.fra.gov.eg](http://www.fra.gov.eg)